



AHSUD
ASSOCIATION ASNOUNA



GADEM
Groupe associatif
d'accompagnement
et de dialogue
des étrangers
et migrants



Alecma

جمعية الشباب الموزمباني
Associação da Juventude
Associação North for Youth



جمعية تشجيع التجارة والصناعة
Association for Trade and Industry
ASTICUDE

جمعية الشباب من أجل الديمقراطية
Group for Democracy and Youth

ACB
جمعية الحامسة البيضاء
لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب



انير
ANIR



CONSEIL CIVIL
contre toutes les formes de discrimination

المجلس المدني
لمكافحة كل أشكال التمييز

الحد من انتشار وباء كوفيد_19

هل نحن متساويين ومتساويون؟

أعلنت الحكومة المغربية يومه الجمعة 20 مارس 2020 حالة الطوارئ الصحية و التي تم تحديدها إلى غاية 20 أبريل 2020 ، و اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الوقائية بغية الحد من انتشار وباء كوفيد_19 ، من أهمها الحد من الحركة و التنقل فوق التراب المغربي.

و بذلك أصبح الخروج من المنزل ممنوعا إلا في حالات الضرورة ومع الحصول على شهادة التنقل الاستثنائية التي تسلمها السلطات المحلية .

في هذا الصدد يثمن المجلس المدني لمكافحة جميع أشكال التمييز بكل عضواته و أعضائه مجهودات الدولة المغربية التي تهدف الى الحد من انتشار هذا الوباء و الحفاظ على الصحة العامة .

إلا أننا نرى أنه إجراء غير كاف نهائيا ويجب أن تصاحبه إجراءات اجتماعية تراعي الوضعية السوسيو اقتصادية للفئات الهشة.

كما نود أن نثير الانتباه إلى طريقة التعاطي مع بعض فئات المجتمع التي ستواجه عدة صعوبات وسط هذه الأزمة الصحية. إن عضوات وأعضاء المجلس المدني قلقات وقلقون ازاء الأشخاص المغاربة والأجانب المتواجدين في المغرب و الذين هم في وضعية سوسيو-اقتصادية هشة والتي تؤثر بالأساس على النساء.

ونذكر منهن م: الأشخاص البالغين، القاصرين، بدون مأوى، والعاملين في القطاعات الغير مهيكلة، لا سيما المياومين، العاملات والعمال المنزليين والعاملات الزراعيات، والذين لن يكون لهم

أي دخل خلال فترة الحجر الصحي. نذكر أيضا بالأشخاص البالغين.ات والقاصرين.ات في وضعية إعاقة، والمهاجرين.ات كيفما كانت وضعيتهن.م الادارية، لا سيما الأجانب الذين يعيشون داخل المخيمات و الذي يصعب عليهن.م التقيد بالقرارات المتخذة .

نذكر أيضا الأشخاص ذوات/ذوي ميولات جنسية وهويات جندرية غير نمطية واللواتي/الذين يصعب عليهم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والإدارية بسبب التجريم الذي يطالهم تحت الفصول 483, 489, 490, من القانون الجنائي المغربي.

تطبيق الحجر الصحي على كل الموجودين/ات فوق التراب الوطني أمر تستلزمه الوضعية الاستثنائية الحالية و يصب في مصلحة الجميع، الا أنه لا يجب أن ننسى أننا غير متساوين/ات في هذا التحدي، لا من حيث الاستقرار المالي و لا من حيث الولوج الى الحقوق والخدمات الأساسية، حتى أن البعض منا يعجز عن إيجاد سقف يحميه. و بذلك قد تصبح وضعية هاته الفئات أكثر هشاشة.

يشكل وباء كوفيد-19 اليوم تحديا كبيرا للدولة المغربية و خطرا يهدد المجتمع بكافة مكوناته.

في هذا الاطار، و بغرض أن تحقق كل هاته التدابير المتخذة من طرف الدولة المغربية الهدف المراد منها ، يطالب المجلس المدني ب:

- اتخاذ جميع التدابير للوصول للمعلومات المتعلقة بالحماية من الوباء، الولوج لجميع الخدمات العمومية ذات الصلة بما في ذلك آليات الحماية الاجتماعية، و الولوج لبرتوكولات العلاج، وكذلك للمعلومات المتعلقة بانتشار الوباء، وذلك بجعلها متاحة للجميع
- تسليم شهادة التنقل الاستثنائية، والتي لا يمكن الخروج بدونها تحت طائلة عقوبات جنائية، للجميع بدون تمييز و بالرغم من الوضع الإداري لجميع المواطنين و المواطنين المغاربة و الأجانب منهم.
- ضمان الولوج للحق في المعلومة المرتبطة بجميع الإجراءات الخاصة بتطبيق حالة الحجر الصحي.
- ضمان خدمات الرصد و الدعم الاجتماعي تخص الفئات المذكورة سلفا.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام شروط الحجر الصحي للجميع، لا سيما أماكن العمل ضمانا لصحة وسلامة العاملين/ات .
- اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان تدبير شفاف و عادل للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا.